مبعوث سمو الأمير غادر إلى مصر للمشاركة بافتتاح مسجد «الفتاح العليم» وكاتدرائية «ميلاد المسيح»

غادر البلاد عصر أمس مبعوث صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد المستشار بالديوان الأميري الدكتور عبدالله المعتوق متوجها إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة وذلك للمشاركة في الاحتفال بافتتاح مسجد (الفتاح العليم) وكاتدرائية (ميلاد المسيح).

تسليم 124 وحدة سكنية ضمن مشروع لتطوير قرية وسط «غزة»

مساعدات الكويت الإنسانية بدأت بحصد نتائجها مع مطلع 2019

وزير الأشغال الفلسطيني د. مفيد الحساينة يفتتح المشروع السكني الممول من الكويت

مباني سكنية تتضمن 124 شقة سكنية للعائلات الفلسطينية

تزامن مطلع العام الجديد 2019 مع نتائج مبادرات إنسانية تبنتها الكويت لتكون بمثابة ثمرات أنبتتها بذور زرعتها منذ سنوات طويلة لمساعدة المحتاجين ومد يد العون لهم.

وفي هذا الاطار أعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية تسليم 124 وحدة سكنية ضمن مشروع لتطوير قرية وسط قطاع غزة بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية ضمن منحة لإعادة إعمار القطاع.

وقام وزير الأشغال العامة والإسكان الفلسطيني الدكتور مفيد الحسايئة بافتتاح ستة مبان سكنية تتضمن 124 وحدة سكنية ضمن مشروع (البرنامج المتكامل) لتطوير قرية (وادي غزة) بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية وإدارة البنك الإسلامي للتنمية وبتنفيذ مؤسسة التعاون.

وقال الوزير الحسايئة لـ (كونا) إن مشروع تسليم الوحدات السكنية في (وادي غزة) عبارة عن 124 وحدة سكنية منها 67 وحدة لمن دمرت منازلهم بشكل كامل في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة 2014 إضافة إلى 57 وحدة للأسر الفقيرة والمحتاجة بالقطاع.

وأضاف الحسايئة ان المشروع يأتي من ضمن المنحة المقدمة من الكويت والتي تقدر بحوالي 200 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة موضحا انه خصص منها 75 مليون دولار لقطاع الإسكان و35 مليونا للبنية التحتية إضافة إلى 60 مليونا لخط مياه التحلية الرئيسية.

وأعرب عن شكره للكويت أميرا وحكومة وشعبا على دعمهم المتواصل للشعب الفلسطيني بالمحافل الدولية وبإعادة إعمار قطاع غزة.

ولفت إلى أن مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة الذي عقد في القاهرة خرج بتعهدات بلغت 4ر5 مليار دولار مؤكدا أنه لم يصل الحكومة الفلسطينية سوى 76ر1 مليار دولار أي لا يتجاوز نسبة 40 بالمئة من قيمة الأموال التي تم التبرع بها.

وناشد جميع دول العالم أن تفي بالتزاماتها تجاه القضية الفلسطينية وتحويل الأموال التي تم التبرع بها خلال مؤتمر القاهرة الذي خصص لإعادة إعمار قطاع غزة.

وكشف أنه رغم عدم وصول جميع الأموال إلى الحكومة الفلسطينية إلا أنه تم إنجاز 90 بالمئة من إعادة عملية إعمار قطاع غزة معتبرا انه «امر كبير جدا».

ومن جانبها أعربت عشرات العائلات الفلسطينية المشاركة بالاحتفال ل (كونا) عن سعادتهم لتسلمهم الشقق السكنية بعد سنوات من الانتظار والنزوح بقطاع غزة عقب الحرب الإسرائيلية وسوء الاوضاع المعيشية التي ادت الى عدم تمكنهم من بناء منازل لتؤويهم.

وكانت حكومة الكويت قد أعلنت في مؤتمر المانحين لدعم جهود إعمار غزة في القاهرة عام 2014 المساهمة في خطة إعادة إعمار القطاع بمبلغ 200 مليون دولار من موارد الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ومن جانبه كشف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن انه مول أكثر من 950 مشروعا لدعم القضايا التنموية في الدول النامية بقيمة 20 مليار دولار أمريكي على مدى 56 عاما.

وأوضح المدير العام للصندوق عبدالوهاب البدر في بيان صحفي بمناسبة مرور 57 عاما على انشائه أن الصندوق بات الذراع التنموية للبلاد وشريكا مع العديد من دول العالم إذ قدم مساعدات لنحو 106 دول في السنوات الأخيرة.

وأضاف البدر أن الصندوق بات شريكا أساسيا في دعم المسيرة التنموية في بعض الدول النامية سواء عن طريق المساعدات أو القروض التي تقدمها الكويت ويشرف عليها الصندوق لإقامة مشروعات تمثل أولوية لدى حكومات الدول المستفيدة منها.

وأشار إلى دعم الصندوق للعديد من القضايا والأزمات الدولية الكبرى كأزمة اللاجئين السوريين ونقص تمويل الأونروا وإعادة إعمار لبنان وغزة والعراق منوها باستضافة البلاد أخيرا مؤتمر الكويت الدولي لإعادة اعمار العراق الذي جمع خلاله حوالي 30 مليار دولار من الدول المشاركة.

وأفاد بأن عملية التنمية في الوقت الحالي تتطلب جهودا وتعاونا بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق مبينا أن استراتيجية عمل الصندوق أصبحت تتضمن تمويل المشاريع التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبين أن الأهداف الإنمائية للألفية تتضمن تخفيض نسبة الفقر وتعزيز قطاعات الزراعة للاسهام في الأمن الغذائي والصحة والتعليم فضلا عن تقديم المساعدة للدول المنكوبة بالأوبئة والكوارث الطبيعية وغيرها الناشئة عن الحروب.

وقال البدر انه ومنذ عام 1987 يمول الصندوق نفسه ذاتيا ويحقق أرباحا صافية من عوائد أنشطته ويقوم بتقديم مساعدات محلية لدعم موارد بعض المؤسسات الحكومية في البلاد كشراء سندات بنك الائتمان الكويتي عام 2002 بقيمة 500 مليون دينار (نحو 6ر1 مليار دولار) وبفائدة 2 في المئة سنويا لمدة 20 عاما.

وأشار إلى أن الصندوق يستقطع 25 في المئة من أرباحه الصافية السنوية ويقوم بتحويلها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية لدعم مواردها مبينا أن المبالغ المدفوعة منذ السنة المالية (2003/2004) في هذا السياق بلغت حتى الان نحو 339 مليون دينار (نحو 1ر1 مليار دولار).

ونوه بمساهمات الصندوق في دعم العديد من الأنشطة والمبادرات المحلية مثل اطلاق برنامج لتدريب المهندسين الكويتيين حديثي التخرج وبادرة (كن من المتفوقين) وتشجيع الاستشاريين والمقاولين والموردين الكويتيين على المشاركة في تنفيذ المشروعات.

وأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية باعتباره صندوقا ماليا كويتيا في 31 ديسمبر 1961 بهدف توفير وإدارة المساعدات المالية والتقنية في الدول العربية والنامية دعما لسياسة الكويت الخارجية بما يعزز مكانتها الخارجية.

أشاد بدعم الجهات الحكومية والأهلية للمشروع البيئي الكبير

أشكناني: «الغوص» حقق نجاحات كبيرة لاستيطان الكائنات البحرية في محميات «جابر الكويت»

قياس نمو المرجان في محميات جابر

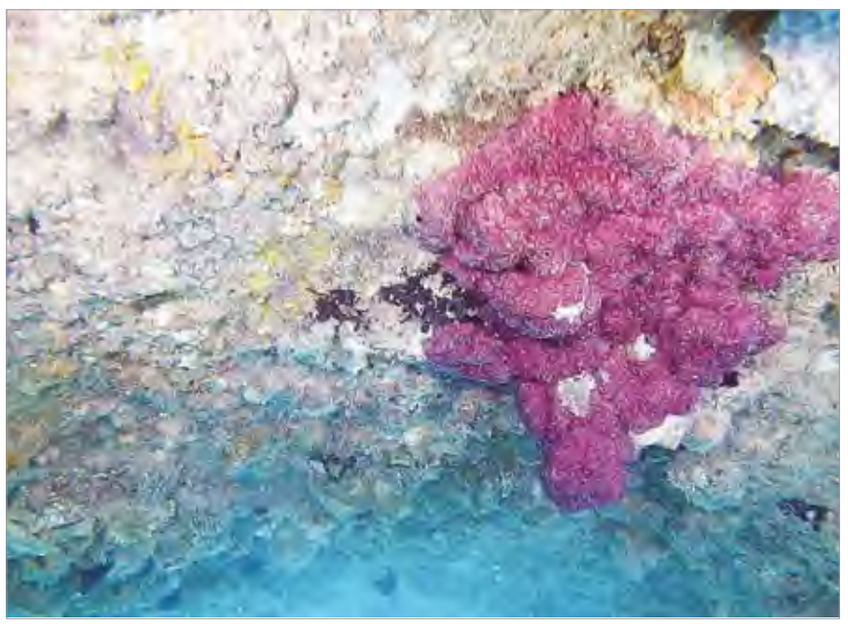

أنواع عديدة من الاسفنج

أعلن فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية أمس السبت تحقيق نجاحات كبيرة ولافتة لاستيطان آلاف الكائنات البحرية في المحمية الكبرى بمحميات جابر الكويت البحرية ونموها بأحجام كبيرة وبأنواع متعددة.

وقال مسؤول المشروعات البيئية في فريق الغوص محمود أشكناني لـ (كونا) إن هذه الكائنات تشمل الصدفيات والمحار وشوكيات الجلد والطحالب والمرجان وبعض الرخويات.

وأوضح أشكناني أن مثل هذه المحميات البحرية تشكل بيئة مشابهة لتلك الطبيعية التي تنمو فيها الشعاب المرجانية بالمسطحات الرملية القاحلة في قاع البحر.

وأضاف أشكناني أن جهود الفريق في مجال المحميات البحرية ومشروع محميات جابر الكويت البحرية والقائمة منذ 22 عاما أثمرت تحقيق الأهداف المنشودة لا سيما زيادة رقعة وانتشار المستعمرات المرجانية والاستفادة من المسطحات الرملية بالقيعان الصخرية التي تغطت بطبقات من الرمال نتيجة التيارات المائية وبعض الأعمال الانشائية والردم الساحلي.

وذكر أن مشروع المحمية الواقعة جنوب دوحة بنيدر والتي تم افتتاحها في عام 2003 عبارة عن انشاء مجسمات خرسانية وبمواصفات خاصة ونصبها في قاع البحر بأعماق مناسبة لتهيئة بيئة ملائمة لاستيطان اليرقات المرجانية إضافة إلى توفير مخابىء للأسماك والكائنات البحرية الأخرى.

وبين أن المجسمات تتفاوت في أحجامها وارتفاعاتها ما بين 1 و3 أمتار في حين يبلغ امتدادها أكثر 300 متر مشيرا إلى أنه تم تصميمها لتكون جاذبة للغاصة ومزارا لهم بمجسمات تعطي طابع المغامرة والتشويق لإيجاد بدائل عن المواقع الشعاب المرجانية الطبيعية.

وأشار أشكناني إلى أن موقع المحمية الكبرى تم اختياره بعناية وفق متطلبات آمنة للملاحة والغوص فيها إذ تقع في جنوب دوحة بنيدر وتبعد نحو 6ر1 كيلومتر عن الساحل وخمسة كيلومترات عن رأس الزور وذات قيعان رملية منبسطة تتخللها بعض الصخور الصغيرة كما أن التيارات المائية فيها خفيفة إلى متوسطة السرعة.

وأشاد بدور الجهات الحكومية والأهلية في دعم هذا المشروع البيئي الكبير منها شركة نفط الكويت (ميناء الأحمدي) ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة للبيئة.

وأهاب بمرتادي البحري والشاليهات المحافظة على هذ المحميات والتنوع الاحيائي المستوطن بها وعدم إلقاء المخلفات وإبلاغ الجهات المعنية عن أي تجاوزات أو تعديات على مواقع الشعاب المرجانية.

استيطان أنواع كثيرة من الأسماك

نقابة العاملين بالأشغال تطالب بوقف قرار «الخدمة المدنية» بشأن العلاوة التشجيعية

نايف العازمي

طالب السكرتير المساعد لنقابة العاملين بوزارة الأشغال العامة وعضو الاتحاد الحكومي نايف العازمي وزير الأشغال العامة د. جنان محسن بوشهري باتخاذ الاجراءات اللازمة إزاء سحب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (9) لسنة 2018 بشأن تعديل قراره رقم (18) لسنة 2012 الخاص بمنح علاوة تشجيعية للعاملين في المناطق النائية المذكورة به، واعتباره كأن لم يكن، والذي نص على إلغاء مايقارب من 85% من تلك المناطق.

وأفاد العازمي في تصريح صحفي أن القرار بمادته الرابعة يدعو إلى استمرار الموظفين الذين يعملون بتلك المناطق الملغاة في صرف العلاوة التشجيعية بصفة شخصية لحين انتهاء خدماتهم أو نقلهم من المنطقة النائية العاملين بها، وذلك استنادا بعدة حقائق تستند للحق والعدل والإنصاف بعضها يكمن في أن المادة الثالثة من القرار المذكور قد صدرت لنا مقولة أن المناطق الملغاة كمناطق نائية أصبحت ضمن الكتلة السكنية (الخير العمراني) أو كادت وطلبت منا التسليم بذلك، وهو الأمر الذي يجافي الحقيقة من قبل الكافة نظراً لبعد تلك المناطق عن الكتل السكنية بالدولة.

وشدد العازمي على أن المادة الرابعة من ذات القرار تناقضت مع ما جاء بمادته الثالثة حين ألغت أحقية العاملين بالمناطق النائية والملغاة في الاستمرار في صرف العلاوة التشجيعية التي يتقاضونها حالياً، فلو ان المشرع قد اقتنع بأن المناطق الملغاة قد خرجت بالفعل من المناطق النائية لما أبقى على هذا الاستثناء وأن مخرجات التعليم السنوية تلزم الدولة بتعيينهم، وان البعض منهم يتم احتياجه لتخصصه بأحد مراكز العمل التابعة للوزارة بأياً منتلك المناطق الملغاة طبقاً للقرار، وهنا سنجد امامنا عدد (2 موظف) يحملان ذات المؤهل وبذات المسمى الوظيفي وبذات جهة عمل واحدة أحدهما له الحق في صرف المكافأة التشجيعية للعاملين بالمناطق النائية وهو الموجود بمركز العمل قبل نفاذ القرار.

وأوضح العازمي أنه في 5/12/2018 والثاني ليس له الحق في صرف تلك المكافأة نظرا لأنه عين أو نقل لذات مركز العمل بعد تاريخ نفاذ القرار فهل هذا الامريتماشى من منطق الأمور؟ أم هو اعمال لمبدأ المساواة في الحقوقين الموظفين المتماثلين في المؤهلات ونوعية ومركز العمل؟ ام هوالتطبيق الحديث للحق والعدل؟ أم ماذا يسمى؟

وطالب العازمي وزير الأشغال التدخل الفوري لدى مجلس الخدمة المدنية لا سيما وانه من بين أعضائه وذلك لتصحيح ما حدث من خلال إصدار المجلس لقرار جديد بسحب قراره رقم (9) لسنة 2018 إعمالاً لمبدأ الحق والعدل والانصاف ولكي يتماشى الامر مع حقيقة الأمور، علما بأن أي تراخي في التنفيذ سيعد تقصيراً بحق وزير الأشغال العامة وبمثابة إساءة استعمال السلطة من قبل مجلس الخدمة المدنية.